وحاصله انه لما ذهب الى ان ضرب فعل ومن حرف تكيف يقول انه مبتدا وخبر
والمبتدا قسم الاسم وان فاعل ضرب ولا متعلق لمن وكل فعل له فاعل وكل حرف له متعلق
فاجاب بان مراده ما ان الكلمات ان استعملت في معانيها فالمبتدا اسم والفعل
والحرف لها فاعل ومتعلق فاما ان جردت فانها كالاسم فان قبل الحكم على الاسم
بانه يتميز بالاسناد الى الاسم خاصة لا فايدة فيه لان تميزه به عما عداه معلوم
وانه لا يدل على عدم الاسناد الى الفعل والحرف وتميزه به يتوقف على امتناع الاسناد
الى الفعل والحرف والعبارة لا تفيد ذلك لان الحكم بانه مسند اليه لا يبنى ان عكس
كذلك وايضا المقصود ان جنس الاسناد يختص بالاسم ويتميز به ويلزمه دور لان
معرفة الاسناد اليه تتوقف على معرفة الاسم وقد جعل علامته على الاسم فتتوقف
معرفة الاسم عليه فيد ورد بانه يصح جعل الاسناد بقيد ما فتنه الى الاسم علامة
عليه قلت اجيب بان منشا الاشكال رجوع ضمير اليه الى الاسم كما هو الظاهر ويمكن
جعله راجعا الى اللفظ او الى الشيء وبانه لا يبعد ان اشار هذه العبارة كما لمحكوم عليه والمحكوم
به وفيه وله لجلبة الاستعراض كما لا يعلم فلا يقتضي الضمير مرجعا فقوله الاسناد اليه
اي الحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة يعني الكون شيا اسند اليه وبان الضمير في اليه
راجع الى الاسم من حيث جهة عمومه وهو كونه لفظا لا من حيث جهة خصوصه
اي الاسناد الى الاسم من حيث انه لفظ يختص بالاسم ويتميز به فيد زايد على
الحصار فيه ولا يلزم دور وقال ابن الحاجب ومن خواصه اي الاسم دخول
اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة اعترض عليه بان قوله الاسناد
اليه مبتدا وقوله من خواصه خبره بحكم العطف ومن شرط الخبر ان يفيد ما
يفيده المبتدا والخبر هنا غير مفيد للقطع بان الاسناد الى الاسم من خواص
الاسم ويختص ببعبارة اخرى قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون خبرا عن قوله
والاسناد اليه لان حكم الخبر ان يفيد ما لا يفيده المبتدا او الاسناد عرض والعرض
القايم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل اخر فالاسناد القايم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره
فخصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه
فلا فايدة في قوله ومن خواصه واجيب بان الشيء قد يكون له اعتبارات مختلفة

يكون

يكون الحكم عليه بشيء مفيدا بالنظر الى بعض الاعتبارات دون بعض كالانسان
اذا اخذ من حيث انه جسم كان الحكم عليه بالحيوانية مفيدا واذا اخذ من حيث
انه حيوان ناطق كان ذلك لغوا وكما يقال الانسان الكوفي كاتب بالامكان العام
فالحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهي طبيعة الانسان دون
الصفة المستفادة من وصفه بالكوفي كما يقال مشى الانسان عرض عام
فالحكم بالعرضية انما يصح باعتبار طبيعة المشي لا باعتبار طبيعة المشي المضاف
اليها الانسان فان المشي المضاف الى الانسان خاص لا عرض عام ومثل هذا الاعتبار
الكلام شايع والحكم بالخصوص على الاسناد الى الاسم من حيث انه اسناد الى
اللفظ الموضوع لا من حيث انه اسناد الى لفظ موضوع غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة فكانه قيل الاسناد الى اللفظ الموضوع من خواص الاسم
فكان الخبر مفيدا فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في حل كثير من التركيبات
وقد اشار الفاضل الهندي الى هذا الاشكال وجوابه بقوله عقب قول ابن الحاجب
الاسناد اليه اي الى الاسم والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية دون
الصفة المستفادة من اليه المختصة به عقلا فيفيد الخبر فاعرف وانتهى
وحاصل جوابه ان للاسم طبيعتين نوعيه وهي اللفظ الموضوع وصفيه
وهي اللفظ الموضوع الغير المقترن باحد الازمنة الثلاثة والحكم عليه هنا
باعتبار الطبيعة الاولى دون الثانية والضمير في اليه راجع للاسم باعتبار
طبيعته الاولى دون الثانية وقال استاذ شيخنا في قول الفاضل الهندي
باعتبار الطبيعة النوعية يجوز ان يريد ان للاسم طبيعتين طبيعة نوعيه
وهي ماهية الكلمة وطبيعة صفيه وهي الماهية الاسمية والحكم على الاسم
باعتبار الطبيعة النوعية فكانه قيل والاسناد الى الكلمة اي ومن خواصه
الاسناد الى الكلمة ويجوز ان يريد ان للحالة التي يعبر عنها بالاسناد اليه
طبيعتين طبيعة نوعيه وهو مطلق تلك الحاله وطبيعة صفيه وهي
تلك الحاله مقيده بالاسم والحكم عليه باعتبار النوعيه وكانه قيل ومن خواص
الاسم مطلقا تلك الحاله قال للاسناد المذكور وهذا الاحتمال الثاني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)